

السياق الاقتصادي المتغير للحياة و المدينة

الفصل الثاني من كتاب

مدخل الى جغرافية الحضر الاجتماعية

بول نوكس و ستيفن بنج

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

الأسئلة الرئيسية التي تناولها هذا الفصل

- ما هي الخصائص الرئيسية للمدينة ما قبل الصناعية ؟
- كيف أثرت الرأسمالية الصناعية على بنية المدن ؟
- ما المقصود بالمدينة الفوردية ؟
- كيف أثرت الفوردية الجديدة على بنية المدن ؟
- ما هو تأثير العولمة على جغرافية المدن الاجتماعية ؟
- ما هي الآثار المحتملة للتقنيات الجديدة على الشكل الحضري ؟

يتناول هذا الفصل تأثير تغير الهياكل الاقتصادية على بنية المدن الغربية . ويُعد السياق الاقتصادي نقطة انطلاق مفيدة ، إذ لا شك أن للأنظمة الاقتصادية تأثيرات حاسمة على أشكال المدن وجغرافيتها الاجتماعية . ويتتبع النقاش أثر التحول من اقتصاد ما قبل الصناعة المبكر، وصولاً إلى صعود الاقتصاد الرأسمالي ، كما يتجلى في المدينة الصناعية الكلاسيكية ، ثم يتناول التطورات المعاصرة في ما يُسمى بالمدينة "ما بعد الصناعية" . وفي أوقات مختلفة ، سيتم تناول قضايا الثقافة ، ولكن سيتم تناولها بشكل موسع في الفصل الثالث .

مدينة ما قبل الرأسمالية ، ما قبل الصناعية

قبل الظهور الكامل للاقتصادات الرأسمالية في القرن الثامن عشر وظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، كانت المدن في الأساس مستوطنات صغيرة الحجم قائمة على اقتصاد تجاري ونظام اجتماعي صارم نابع من تقاليد الإقطاع في العصور الوسطى . معرفتنا بهذه المستوطنات المبكرة متقطعة إلى حد ما ، ولكن يبدو من المرجح أنها كانت تختلف اختلافاً كبيراً في بنيتها . قدم لنا شوبرغ (1960) نموذجاً مثالياً لجغرافية مدينة ما قبل الصناعية الاجتماعية (ينظر الشكل 2.1). في جوهره ، هذا هو التعبير المكاني عن تقسيم المدينة ما قبل الصناعية إلى نخبة صغيرة ومجموعات أكبر من الطبقات الدنيا والمنبوذين .

عاشت النخبة في المركز ، حيث كان للمدينة مركزاً مركزياً مريحاً وحصرياً (وفقاً لمعايير العصر) ، بينما عاشت الطبقات الدنيا والمنبوذون في محيطٍ مُحاطٍ بمبانيٍ رديئةٍ وملينةٍ بالقمامة . ووفقاً لسيوبرغ ، كانت النخبة تتألف من أولئك الذين يسيطرون على الوظائف الدينية والسياسية والإدارية والاجتماعية للمدينة . وكان التجار - حتى الأثرياء منهم - يُستبعدون عموماً من النخبة لأن "الانشغال بالمال وغيره من المساعي الدنيوية يتعارض مع أنظمة القيم الدينية والفلسفية للمجموعة المهيمنة" (سيوبرغ، 1960، ص 83) . واستجابةً لهذه القيم ، مآلت النخبة إلى تفضيل موقع سكني قريب من الدوائر الإدارية والسياسية والمؤسسات الدينية التي كانت تقع عادةً في مركز المدينة ، مما أدى إلى تكوين نواة حضرية عالية المكانة . مع مرور الوقت ،

أصبحت النخبة معزولة بشكل متزايد عن بقية المجتمع الحضري ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى نفور بقية المدينة وسكانها ، وجزئيًا بسبب التكتل الذي تعززه روابط القرابة والمصاهرة بين النخبة .

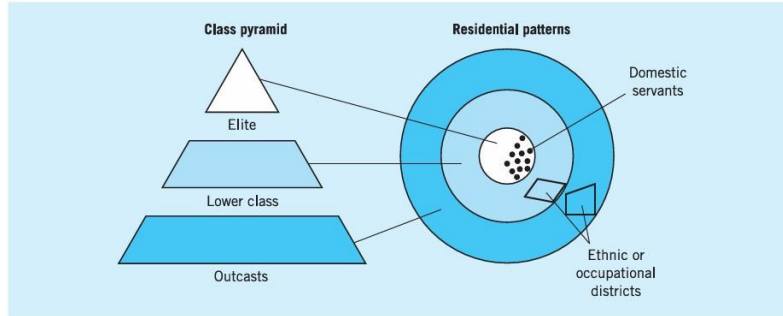


Figure 2.1 Sjoberg's idealized model of the social and geographical structure of the preindustrial city.
Source: Radford (1979) p. 394.

وخلف هذه المنطقة الأساسية ، عاشت الطبقات الدنيا ، وإن لم تكن كتلة واحدة . تطورت تكتلات اجتماعية واقتصادية متميزة نتيجة للترابط المكاني للحرفيين من مختلف الأنواع ، والذي عززته منظمات اجتماعية مثل النقابات ، مما عزز تماسك المجموعة والتكتل المكاني لأعضائها . أما المجموعات الأقل تنظيمًا ، بما في ذلك الفقراء ، وأعضاء الأقليات العرقية والدينية ، والأشخاص الذين يعملون في وظائف كريهة الرائحة بشكل خاص (مثل الدباغة) ، والأشخاص الذين لم يجدوا سوى وظائف وضيفة (مثل نقل البضائع ، أو الكنس ، أو البيع بالتجزئة) أنفسهم مُجبرين على الانتقال إلى ضواحي المدينة في مساحات شاسعة ، وإن كانت مكتظة بالسكان ، في أسوأ ظروف السكن .

يلخص الجدول 2.1 السمات الرئيسية لنموذج سيوبرغ المثالي للمدينة ما قبل الصناعية . وقد شكك فانس (1971) في فكرة الجغرافيا الاجتماعية ما قبل الصناعية ، التي تتميز بنواة مركزية حضرية محاطة بمنطقة أوسع تتضائل فيها المكانة والثروة باطراد مع البعد عن مركز المدينة ، حيث أولى أهمية أكبر للتجمعات المهنية الناشئة عن العلاقات المتبادلة بين التنظيم الاجتماعي والاقتصادي التي روجت لها النقابات الحرفية . بالنسبة لفانس ، كانت المدينة المبكرة "متعددة المراكز" في أحياء حرفية متميزة - أعمال المعادن ، والنجارة ، والنسيج ، وما إلى ذلك - لكل منها متاجرها وأماكن عملها وظيفها الواسع من السكان . عززت المزايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمنحها عضوية النقابات الاقتصادية الخارجية المستمدة من الارتباط المكاني ، مما أدى إلى تكوين تجمعات سكانية متماسكة تعيش في ظل نظام اجتماعي أبوي يرأسه الحرفيون الرئيسيون .

داخل كل حي من الأحياء المهنية ، تم ترتيب المساكن والورش والمخازن بهيكل عمودي بدلاً من أفقي للمساحات ، حيث تقع الورش في الطابق الأرضي ، ومساكن عائلة الحرفي الرئيسي في الطابق العلوي ، وفي الطابق الأعلى ، توجد مخازن وغرف للحرفيين المبتدئين والخدم . وإلى جانب الأحياء الحرفية المتخصصة ، أدرك فانس ، مثل سيوبرغ ، وجود فئة سكانية هامشية من أفقر البروليتاريا ونواة مركزية تسكنها نخبة المدينة . ولكن على عكس سيوبرغ ، فسر فانس هذه المجموعات على أنها ذات تأثير طفيف فقط على الجغرافيا الاجتماعية للمدينة . كانت النتيجة نموذجًا للمدينة يهيمن فيه التمايز المكاني على فسيفساء من المناطق المهنية ، مع مساهمة الطبقات والمكانة الاجتماعية في بُعد ثانوي أكثر أهمية عموديًا منه أفقيًا . وكما هو الحال مع الكثير من التاريخ الاجتماعي ، لا نملك حتى الآن أدلة كافية من الدراسات المقارنة للحكم على أي من هذين التفسيرين للمدينة ما قبل الصناعية هو الأكثر دقة .

ومع ذلك ، ولأغراضنا الحالية، ربما يكون من المفيد التأكيد على نقاط الاتفاق المشتركة . يصور كلا الكاتبين مدينة كان كل شيء فيها ماديًا على نطاق بشري ، "مدينة متنقلة" كانت فيها المسافات بين المنزل والعمل مقيدة بشكل أكبر بتنظيم العمل في مجموعات أبوية وعائلية . يصور كلاهما نظامًا اجتماعيًا ثابتًا قائمًا على نظام قيم تقليدي وغير مادي في جوهره ؛ وكلاهما يعترف بوجود (وإن كان بدرجات متفاوتة) نخبة من الأرستقراطيين المقيمين في قلب المدينة ، وعدد من "الأحياء" المتميزة مهنيًا ولكنها مختلطة اجتماعيًا في مواقع وسيطة ، وسكان متبقين من الفقراء للغاية يعيشون على مشارف المدينة .

Table 2.1 Characteristics of Sjoberg's idealized model of the preindustrial city

- Inanimate power base
- Dependence upon slave labour
- City has small population
- City has a small proportion of the total population of the society
- City is surrounded by a wall
- City has important internal walls
- Domination by a feudal elite
- Elite is isolated by traditional values
- Elite is isolated by lifestyle
- Elite is impenetrable
- Elite has large households
- Elite privileges leisure and despises industry and commerce
- Elite women are idle
- Education is confined to the elite
- The merchant class are excluded from the elite
- Merchants are regarded as foreign and suspected of spreading heretical ideas
- Successful merchants use wealth to acquire elite symbols
- City has three classes
- Society has a sovereign ruler
- Rigid class structure
- Existence of an outcast group
- Manners, dress and speech reinforce class divisions
- Craft and merchant guilds
- Time is unregulated
- Credit is poorly developed
- Residential status declines with distance from the core
- Elite occupies city centre
- City centre has symbolic sites
- Outcasts are located on the urban periphery
- Part-time farmers on the periphery
- Ethnic quarters within the city
- Residential areas are differentiated by occupation
- Lack of functional specialization of land use

Sources: Sjoberg (1960); Radford (1979).

نمو المدينة الصناعية

لم تترث المدينة الصناعية سوى القليل من الخصائص الاجتماعية أو الشكلية للمدينة ما قبل الصناعية . بعضها ، مثل بولونيا وبروج ونورويتش وستيرلنغ ، كان محظوظًا بما يكفي للاحتفاظ بقلاعه وكاتدرائياته وقصوره ومبانيه المؤسسية الأخرى ، ربما إلى جانب أجزاء من النسيج السكني ما قبل الصناعي . أما مدن أخرى ، مثل إيج مورتيس وبيرنكاستل ولودلو، فقد تجاوزها التغيير، وبالتالي احتفظت بمظهر المدينة ما قبل الصناعية ، وإن كان ذلك بطريقة مُعقّمة ومُجدّدة وبسيطة . نشأت مدن أخرى كثيرة دون أي سوابق تُذكر، نتاج منطق اقتصادي جديد قلب البنية الحضرية رأسًا على عقب بعيدًا عن نموذج ما قبل الصناعة ، حيث استبدل الأغنياء موقعهم المركزي بموقع الفقراء المحيطي . أفسح التكتل المهني المجال للتمييز السكني من حيث المكانة الاجتماعية ، وبنية الأسرة ، والعرق ، ونمط الحياة ؛ فلم تعد السلطة والمكانة في المدينة تُحدد بالقيم التقليدية ، بل بالثروة ؛ وانفصلت ملكية الأرض عن استخدامها ؛ **وانفصل مكان العمل عن المنزل ؛** وتغيرت هياكل الأسرة .

كان سبب هذا التغيير الجذري اقتصاديًا في المقام الأول ، متجذرًا في ظهور الرأسمالية كوسيلة الإنتاج والتبادل المهيمنة ، ومدعومًا بالتقنيات التي ظهرت لاحقًا خلال الثورة الصناعية . ولعل التغيير الأكثر جوهرية الذي نشأ مع صعود الرأسمالية ونظامها الإنتاجي الجديد - المصنع - هو ظهور فئتين اجتماعيتين "جديديتين" : الرأسماليون الصناعيون وعمال المصانع غير المهرة . شكلت هاتان الفئتان ، على التوالي ، أساس نخبة جديدة وبروليتاريا جديدة حلت محل النظام القديم . مع ازدياد قبول الأفراد لرأس المال ، أصبح هذا التراكم ليس فقط مقبولاً أخلاقياً ، بل المعيار السائد للمكانة والسلطة ، قدم رواد الأعمال نظام قيم جديداً مادياً للشؤون الحضرية . وفي الوقت نفسه ، أدى التنافس على أفضل المواقع وأيسرها وصولاً للمصانع الجديدة والمستودعات والمتاجر والمكاتب التي تعتمد عليها إلى أول تغييرات حاسمة في استخدام الأراضي .

فقد حُصصت الأراضي للاستخدامات التي تبرر أعلى الإيجارات ، بدلاً من أن تُدار من قبل مجموعة تقليدية من المستخدمين . وبعد تأمين مواقع المصانع والمواقع التجارية ، نشأت حولها مساحات شاسعة من المساكن لإيواء العمال وعائلاتهم . وأصبح الهيكل الحضري الجديد أكثر تمايزاً ، حيث لم تعد المنازل تُستخدم كأماكن عمل ، وأصبحت المناطق السكنية تُصنف وفقاً للإيجارات التي يمكن أن تفرضها المواقع المختلفة .

أما المكانة الاجتماعية ، التي أسندت حديثاً من حيث أصبح المال مرادفاً للقدرة على دفع الإيجار ، بحيث نشأت الأحياء السكنية ، في الواقع ، على أساس تقسيمات المكانة الاجتماعية . وبما أن حجم وجودة المباني كانا مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً بالسعر ، والسعر بأرباح شركات البناء ، فقد كانت المساكن المبنية للفئات الأقل أجراً والأقل مكانة اجتماعية من أدنى مستويات الجودة ، مكتظة بكثافة عالية لتغطية تكاليف إيجار الأرض . وفي الوقت نفسه ، انتقل الأثرياء إلى مواقع جديدة على أطراف المدن . وبسبب إبعادهم عن وسط المدينة بسبب المصانع والمستودعات ، كان الأثرياء حريصين على إضافة مسافة مادية إلى المسافة الاجتماعية بينهم وبين البؤس الكئيب لأحياء الطبقة العاملة المتنامية المجاورة للمصانع . بفضل إدخال خدمات النقل الجديدة في أوائل القرن التاسع عشر ، انجذبوا بسهولة إلى المساكن الجديدة العصرية التي بُنيت في الضواحي من قبل المضاربين الساعين وراء هذه السوق الجديدة المربحة . لاحقاً ، ومع تفاقم الآثار الكاملة للزيادة الكبيرة في المواليد على الوفيات (والتي نتجت إلى حد كبير عن تحسينات في الممارسة الطبية والصحة العامة) ، بسبب الهجرة الجماعية (استجابةً لتزايد نطاق المدن وعدد الفرص المتاحة) ، ارتفع معدل النمو الحضري بشكل كبير . أتاحت التغييرات في تقنيات البناء للمدن النمو صعوداً ونموً خارجياً ، وأدى النمو الدوري للاقتصاد الرأسمالي ، مع التحسينات المتتالية في أنظمة النقل الحضري ، إلى سلسلة من مراحل النمو التي منحت المدينة الصناعية سلسلة من المناطق الضواحي المتفرقة ولكن المميزة .

النماذج المبكرة للهيكل المكاني للمدن الصناعية

بالنسبة للمراقبين في القرن التاسع عشر ، كان أحد أكثر جوانب المدن إرباكاً هو الفصل المكاني بين الطبقات . ولم يكن هذا أكثر وضوحاً في أي مكان من مانشستر ، أول "مدينة صادمة" في ذلك العصر . لعل أشهر وأدق وصف لهذا الفصل العنصري هو كتاب إنجلترا (1844) عن مانشستر بعنوان "حالة الطبقة العاملة في إنجلترا" (وهو كتابٌ وقرّ الكثير من التوثيق لنظريات صديقه كارل ماركس) . كتب إنجلترا : كان المركز التجاري لمانشستر ، الخالي إلى حد كبير من سكان المدن ، محاطاً بـ: أحياء عمالية غير مختلطة ، تمتد كحزام ، يبلغ متوسط عرضه ميلاً ونصفاً... في الخارج ، خلف هذا الحزام ، تعيش البرجوازية العليا والمتوسطة ، البرجوازية الوسطى في شوارع مُرتبة بانتظام بالقرب من الأحياء العاملة... البرجوازية العليا في فيلات نائية

ذات حدائق... في هواء ريفي نقي وصحي ، في منازل فاخرة مريحة ، تمر بها الحافلات كل نصف أو ربع ساعة متجهة إلى المدينة . (إنجلز ، ١٨٤٤ ، ص ٨٠)

أصبح هذا النمط من المناطق متحدة المركز ، مع تركيز الطبقة العاملة بالقرب من المركز ، سمة مميزة للعديد من المدن الفيكتورية . بحلول عام ١٩٠٠ ، أظهرت لندن أربع مناطق مميزة حول المركز التجاري للمدينة ، الذي كان شبه مهجور . قدم تشارلز بوث ، في كتابه "حياة وعمل سكان لندن" ، سلسلة من "الخرائط الاجتماعية" التي أظهرت هذه المناطق بوضوح (بوث ، 1903) . اتسمت المنطقة الداخلية بأقصى درجات الازدحام والفقر المدقع ، باستثناء الغرب حيث كان هناك قطاع من الثراء الفاحش . أما المنطقة الثانية فكانت أقل ثراءً بقليل في هذا القطاع الغربي ، وأقل ازدحاماً وفقراً في أماكن أخرى ، بينما سكن المنطقة الثالثة "مسافرو المسافات القصيرة" الذين ينتمون بشكل رئيسي إلى الطبقة المتوسطة الدنيا .

أما المنطقة الرابعة فكانت حكرًا على الأثرياء . ومع ذلك ، فقد عدّل النمط العام للمناطق سلسلة من السمات الخطية . فمع ارتفاع أسعار الأراضي نتيجة التنافس على المساحات المركزية ، بدأت الصناعة تبتعد عن المركز التجاري ، متبعةً مسار القنوات والأنهار والسكك الحديدية ، مما أدى إلى هيكل المدينة في سلسلة من القطاعات المتفرقة . أظهرت مدن أمريكا الشمالية أيضًا بنية مكانية ذات نمط مناطقي سائد ، ولكن مع مكونات قطاعية مهمة . في الولايات المتحدة ، كانت شيكاغو المثال النموذجي . في الواقع ، أصبحت النسخة المثالية للجغرافيا الاجتماعية لشيكاغو في العقود الأولى من القرن العشرين ، بالنسبة لجغرافي المدن ، "مهد النظرية ، والمعياري ، ومصدر الحقيقة الحضرية والخيال الحضري" (روبسون ، 1975 ، ص 4).

في شيكاغو ، برزت كل من القطاعات والمناطق بشكل خاص بسبب آثار التدفقات الهائلة للعمال المهاجرين والتطور الشعاعي للسكك الحديدية التي امتدت من مركز المدينة ، جاذبةً معها ممرات الصناعة التحويلية . وثقت "مدرسة" شيكاغو لعلم الاجتماع الحضري ، بشكلٍ بياني ، المجتمعات السكنية التي نشأت بين الممرات الشعاعية خلال المراحل المتتالية من النمو الحضري ، مما وُفّر الأساس للأفكار البيئية التي أثّرت على الدراسات الحضرية منذ ذلك الحين (ينظر الفصل 7).

ماركس والمدينة الصناعية

في هذا السياق المتغير بسرعة للمدينة الصناعية في القرن التاسع عشر ، شكّل كارل ماركس أفكاره حول المجتمع الرأسمالي . كان المفهوم الرئيسي في تحليله هو القاعدة الاقتصادية الأساسية للمجتمع - نظام الرأسمالية الصناعية - الذي أطلق عليه اسم "نمط الإنتاج" . تكوّن هذا النمط من عنصرين إضافيين : قوى الإنتاج ، والتكنولوجيا التي تدعم عملية الإنتاج ، والعلاقات الاجتماعية للإنتاج ، والنظام القانوني لحقوق الملكية ، وتشريعات النقابات العمالية التي تحكم نظام الإنتاج . جادل ماركس بأن قوى الإنتاج تميل إلى أن تُقيّد علاقات الإنتاج الاجتماعية - لذا ، فإن مجموعة جديدة من العلاقات الاجتماعية مطلوبة لإطلاق الإمكانيات الإنتاجية للتقنيات الجديدة عند ظهورها .

أشار ماركس إلى أن العلاقات الاجتماعية ما قبل الصناعية لم تستطع مواكبة القوى الجديدة التي أطلقها نمو أنماط التجارة الجديدة والتقنيات الصناعية . ومن هذا المنظور ، تُصبح القاعدة الاقتصادية للمجتمع محركًا رئيسيًا لمجموعة أوسع بكثير من الترتيبات الاجتماعية (والتي تُسمى أحيانًا البنية الفوقية) . استخدم ماركس ملاحظاته (وملاحظات إنجلز) لتطوير نقد للرأسمالية . فنظرًا لوفرة العمالة في المدن الفيكتورية ، كانت الأجور عادةً منخفضة للغاية . وقد جادلت النظرية الاقتصادية السائدة آنذاك بأن هذه الأجور عادلة ومنصفة لأنها تُمثّل النتيجة الأكثر كفاءة - تقاطع العرض والطلب في حل متوازن . ومع ذلك ، جادل ماركس

بأن سعر السلع لا ينبغي أن يُحدد بقيمتها التبادلية (المبلغ الذي يمكن أن تُطلب به في السوق) بل بقيمتها الاستخدامية (قدرتها على تلبية الاحتياجات البشرية) . الفرق بين ما يتقاضاه العمال لإنتاج السلع وتحديد سعرها في السوق ، أطلق ماركس على فائض القيمة اسم "فائض القيمة" . ووفقاً لنظريته في قيمة العمل ، بدلاً من قيم التبادل السوقية ، ينبغي أن تعكس أسعار السلع مقدار "العمل الضروري اجتماعياً" الذي بُذل في إنتاجها .

وقد مكّن هذا المنظور ماركس من القول إن فائض القيمة هذا يُنتزع ظلماً من البروليتاريا الصناعية الجديدة على شكل أرباح طائلة يحققها أصحاب المصانع . فبدلاً من أن تُعد هذه الأرباح مكافأة عادلة على المخاطرة باستثماراتهم ، نُظر إليها على أنها استيلاء غير أخلاقي على الثروة التي يولدها العمال . وعادةً ما تُصوّر هذه العلاقة الاستغلالية على أنها دورة إنتاج مستمرة . تبدأ هذه الدورة باستثمار رأس المال أو المال في السلع على شكل قوة عمل ومواد خام ووسائل إنتاج تُستخدم لإنتاج المزيد من السلع ، التي تُباع بعد ذلك للحصول على المزيد من المال . لذا ، فإن أحد المبادئ الأساسية للنهج الماركسي هو ملاحظة أن الرأسمالية ليست مجرد ملكية للثروة ، بل هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية ، أو الترتيبات المؤسسية ، التي تؤثر على العلاقات بين طبقتين متعارضتين لا محالة - مما يُمكن أصحاب رأس المال من السيطرة على العمل لإنتاج المزيد من الثروة .

لقد كانت نظرية قيمة العمل مثيرة للجدل للغاية ، وثبتت صعوبة تطبيقها تجريبيًا . علاوة على ذلك ، فقد تغير الكثير منذ أن كتب ماركس في القرن التاسع عشر؛ إذ أصبح من الصعب الآن ربط مصالح رأس المال بفئة من الأفراد (على الرغم من الوجود المتباهي لـ "الأثرياء") ، حيث أصبحت الثروة أكثر انتشاراً بين البنوك وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار. أصبحت الشركات الآن أقل عرضة للاحتلاك من قبل أفراد ؛ وأصبح العمل الماهر والمعرفة أكثر أهمية بكثير من العمل اليدوي غير الماهر في نظام الإنتاج ؛ واضطلعت الدولة بدور متزايد في تنظيم الاقتصادات . بالإضافة إلى ذلك ، فإن انهيار الأنظمة الشيوعية في أواخر القرن العشرين يعني أن المفاهيم الماركسية يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها قد فشلت ، سواءً كأيديولوجية سياسية أو كنظام لتعزيز الكفاءة الاقتصادية . ومع ذلك ، وكما سنرى في هذا الفصل والفصول اللاحقة ، فقد أثبتت بعض المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها أفكار ماركس أنها مصدر إلهام غني للباحثين في المدن الغربية

الفوردية والمدينة الصناعية

تُعدّ الفوردية مفهوماً رئيسياً استُخدم لتحليل التغيرات في المدن من عشرينيات القرن الماضي وحتى منتصف سبعينياته . ويمكن إرجاع أصول هذا المفهوم إلى الشيوعي الإيطالي غرامشي (1973) ، إلا أن مجموعة من الباحثين الفرنسيين طوروا هذا المفهوم على نطاق واسع فيما يُعرف بنظرية التنظيم . ويحاول هذا النهج فهم سبب بقاء الاقتصادات الرأسمالية على قيد الحياة ، على الرغم من كل التوترات والتناقضات الكامنة فيها . يجادل منظرو التنظيم بأن مثل هذه التوترات والمشاكل يتم التغلب عليها من خلال آليات تنظيمية مختلفة ، مثل تلك المتجسدة في التشريعات المتعلقة بالتجارة والعلاقات التجارية وعلاقات العمل ، إلى جانب أنشطة المؤسسات المختلفة التي تحكم هذه المجالات .

من وقت لآخر، تُظهر هذه الآليات التنظيمية المختلفة بعض الاستقرار، وعند هذه النقطة يتم إرساء أسلوب للتنظيم . ومن السمات الأساسية لنهج التنظيم الاعتراف بحقيقة أن الآليات التنظيمية تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر . ومع ذلك ، فإنها تميل بمرور الوقت إلى إظهار بعض أوجه التشابه في أماكن مختلفة . علاوة على ذلك ، إذا نظرنا إلى الأنظمة الاقتصادية من منظور أوسع ، يُقال إنه يمكن رؤية مجموعات

أكثر عمومية من الترتيبات التي تعمل على ربط الإنتاج والاستهلاك . تشكل هذه الهياكل الأوسع ما يسمى بنظام التراكم ، وتمثل الفوردية أحد هذه الأنظمة . الفوردية مفهوم واسع النطاق للغاية يمكن استخدامه لتحليل التغييرات بثلاث طرق مختلفة على الأقل : أولاً ، التغييرات في طريقة عمل الناس ؛ ثانياً ، التغييرات في طريقة هيكلة الإنتاج الصناعي ؛ وثالثاً ، التغييرات في تنظيم المجتمع ككل (ولا سيما طرق تنسيق الإنتاج والاستهلاك).

ترتبط الفوردية، كطريقة عمل وطريقة لتنظيم الصناعة ، بنظام المصانع الذي طوره هنري فورد في أوائل القرن العشرين في ديترويت لإنتاج السيارات بكميات كبيرة . كان فورد من أوائل المؤيدين للتأليورية (التي سُميت تيمناً بمهندس أمريكي يُدعى فريدريك تايلور) ، وهو نظام إنتاج يُوكل فيه تخطيط العمل والتحكم فيه في الصناعات التحويلية بالكامل إلى الإدارة ، تاركاً عمال الإنتاج يُكلفون بمهام متخصصة تخضع لرقابة دقيقة . التحليل - "الإدارة العلمية" - باستخدام تقنيات مثل دراسات الزمن والحركة . تكمن عبقرية نهج هنري فورد في دمج هذه الأفكار مع خط التجميع المتحرك ، حيث كان كل عامل يؤدي مهمة بسيطة نسبياً ، بمساعدة آلات متخصصة في كثير من الأحيان . يُعتقد عمومًا أن هنري فورد استلهم فكرة خط التجميع المتحرك من الطريقة المستخدمة لنقل جثث اللحوم حول مسالخ شيكاغو، ولكن في الواقع ، يبدو أن كبير مهندسيه تشارلز سورنسن هو من ابتكر الفكرة بشكل مستقل ، وكان فورد متشككاً في البداية (براندون، 2002) .

بغض النظر عن مصدر الإلهام ، فقد عزز هذا النهج الجديد في التصنيع الإنتاجية لدرجة أن هنري فورد تمكن من خفض تكلفة سياراته إلى النصف ، وفي الوقت نفسه دفع 5 دولارات يوميًا لعماله ، وهو مبلغ كان ضعف متوسط الأجر الصناعي في ذلك الوقت . أدى هذا النظام عالي الكفاءة ، إلى جانب توافر الائتمان على نطاق واسع ، إلى ثورة في الإنتاج . من ناحية ، كان المنتج ، سيارة موديل تي ، هو ما أراده المستهلكون تمامًا ، إذ كان موثوقًا وسهل القيادة والصيانة . من ناحية أخرى ، كان نظام الإنتاج مناسبًا لسوق العمل في المدن الأمريكية ، التي كانت تعج آنذاك بالمهاجرين من العديد من الدول الأوروبية . كان بإمكان المهاجرين القيام بالوظائف البسيطة نسبيًا على خطوط التجميع نظرًا لحاجتها إلى تدريب محدود أو معرفة محدودة باللغة الإنجليزية . أدى نظام مصانع هنري فورد إلى ربط مثمر بين التقسيم الفني للعمل (مهام العمل المطلوب إنجازها) والتقسيم الاجتماعي للعمل (مهارات الأشخاص المتاحين للقيام بالعمل). وكانت النتيجة زيادة في كل من العرض والطلب على المنتج ، وتطور الإنتاج الضخم .

الكينزية و"الازدهار الطويل" للفوردية .

على الرغم من أن الفوردية أتاحت زيادة هائلة في إنتاج السلع الاستهلاكية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي ، إلا أن النظام تعثر خلال هذه الفترة بسبب نقص الطلب ، مما أدى إلى بداية ركود اقتصادي هائل عُرف بالكساد . بعد الحرب العالمية الثانية ، نشأ نظام بدا ، لمدة ربع قرن ، وكأنه يخلق علاقة متناغمة نسبيًا بين الإنتاج والاستهلاك . غالبًا ما تُسمى هذه الفترة بـ"الازدهار الطويل" للفوردية . استندت هذه الفترة إلى سياسة حكومية عُرفت بالكينزية ، استنادًا إلى المبادئ الاقتصادية للاقتصادي جون ماينارد كينز . جادل كينز بأنه ينبغي للحكومات التدخل لتنظيم فترات الازدهار والكساد التي تميز الاقتصادات الرأسمالية . وعلى وجه الخصوص ، ينبغي للحكومات الإنفاق في فترات الركود لخلق طلب أكثر فعالية على السلع والخدمات الخاصة .

في الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، شهد الاقتصاد تحفيزًا كبيرًا بفضل الإنفاق الحكومي على شبكات الطرق السريعة بين الولايات وداخل المدن . وقد مكّنت هذه الطرق الجديدة أعدادًا غير مسبوقة من الأسر من الانتقال من المناطق الداخلية للمدن إلى الضواحي المحيطة منخفضة الكثافة . وقد أدى ذلك إلى تباعد المسافات بين المنازل وأماكن العمل والمتاجر، مما أدى إلى ازدهار صناعة السيارات بشكل كبير. كما

انشغل قطاع البناء ببناء مساكن جديدة في الضواحي ، بالإضافة إلى الطرق ، وكان هناك طلب كبير على المنتجات الاستهلاكية المنزلية ، مثل أجهزة التلفزيون وأفران الطهي والثلاجات . واستناداً إلى عمل المحلل الحضري الفرنسي الشهير هنري لوفيفر ، صاغ ديفيد هارفي نظرية تربط هذه الترتيبات الجغرافية الجديدة باحتياجات الرأسمالية . جادل هارفي (1978) بأن هذه العملية الضخمة من التوسع العمراني في الضواحي تُمثل تحولاً من "الدائرة الأولية" لرأس المال (الاستثمار في نظام الإنتاج) إلى "الدائرة الثانوية" (صناديق الاستهلاك المختلفة ، بما في ذلك البيئة العمرانية) (ينظر الشكل 2.2) . كان هذا مفيداً للغاية للنظام الرأسمالي في ذلك الوقت بطرق متنوعة (ما يُعادل ما يُسميه "التثبيت المكاني") . جادل هارفي بأن التوسع العمراني في الضواحي حفز "هوساً بالسلع" - وهو ميلٌ هوسيٌّ لدى الأسر للتنافس مع بعضها البعض وإظهار ثرواتها من خلال المنتجات الاستهلاكية . بالإضافة إلى ذلك ، نظراً لأن معظم الأسر كانت بحاجة إلى الحصول على قرض عقاري لشراء عقاراتها ، فقد قيل إن هذا يميل إلى استقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي بأكمله ، مما أدى إلى إنتاج طبقة من الأسر المثقلة بالديون والتي من غير المرجح أن تطالب بتغيير جذري .

في المدن الأوروبية ، كما هو مذكور في الفصل الأول ، كان التوسع العمراني في الضواحي أقل بكثير خلال العصر الفوردي . ومع ذلك ، فإن السيارات الأوروبية منخفضة التكلفة نسبياً ، مثل فولكس فاجن بيتل الألمانية الأصلية ، وسيتروين CV2 الفرنسية ، وفيات توبولينو الإيطالية ، والبريطانية ، لعبت شركة موريس ماينور ، إلى جانب أنظمة الطرق السريعة والطرق السريعة في أوروبا ، دوراً مشابهاً لدور موديل تي ونظام الطرق السريعة بين الولايات في الولايات المتحدة . ومع ذلك ، كان تطور دولة الرفاهية هو ما ساعد على تحفيز الطلب في المدن الأوروبية . تختلف دول الرفاهية بشكل كبير في هيكلها ونطاقها ، لكنها تشترك في هدف مشترك يتمثل في محاولة تحسين أوجه عدم المساواة المرتبطة بآليات السوق .

في المدن البريطانية ، أدى ذلك إلى توفير الدولة للمساكن (المعروفة باسم إسكان السلطة المحلية أو "المجلس") في الضواحي ، وكذلك في مناطق تجديد المدن الداخلية . في المدن الأوروبية القارية ، تم توفير مساكن أقل مباشرة من قبل الدولة ، مع اعتماد أكبر على أشكال الإسكان الاجتماعي المدعومة من الدولة ، ولكن المقدمة من القطاع الخاص . تتضمن دولة الرفاهية أكثر من مجرد توفير مباشر للسلع والخدمات من قبل القطاع العام ؛ إنها مجموعة أوسع من الترتيبات لضمان التوظيف الكامل ، والحد الأدنى للأجور ، وظروف عمل آمنة ، وتحويلات الدخل إلى الفئات الأقل حظاً - ما يُسمى أحياناً بالأجر الاجتماعي . وكما سنرى في الفصل 13 ، اتجهت الحكومات الغربية في السنوات الأخيرة إلى التراجع عن هذه الترتيبات ، ولكنها خلال فترة "الازدهار الطويل" للفوردية ساهمت في تعزيز الطلب الاستهلاكي . كما تعزز الرخاء النسبي بفضل أنظمة العلاقات الصناعية التي كانت بارزة خلال تلك الفترة - فقد ضمنت النقابات العمالية والمفاوضة الجماعية حصول العمال على مكافآت جيدة نسبياً على جهودهم .

من المهم في هذه المرحلة عدم رسم صورة مثالية لـ "الازدهار الطويل" للفوردية . على سبيل المثال ، بينما وفرت بعض القطاعات الصناعية الكبيرة ، مثل تجميع السيارات والهواتف ، أجوراً جيدة نسبياً ، لم توفر صناعات أخرى "مصانع الاستغلال" ذلك . علاوة على ذلك ، تم استبعاد النساء والأقليات العرقية والفئات المهمشة الأخرى فعلياً من قطاعات معينة من الاقتصاد . بالإضافة إلى ذلك ، استمرت فترات ازدهار وكساد دورية في الاقتصاد . على سبيل المثال ، في الولايات المتحدة ، ازدهرت مبيعات السيارات في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين ، وبلغت ذروتها في عام 1950 وعام ١٩٥٥ ، ثم انخفضت قليلاً مع نهاية العقد قبل أن ترتفع مجدداً في الستينيات . ومع ذلك ، ضمن الأعراف السائدة آنذاك ، كانت البطالة منخفضة

نسبياً ، وكانت هناك "حلقة حميدة" من الترتيبات التي جمعت بين الإنتاج والاستهلاك . ومع ذلك ، منذ منتصف السبعينيات فصاعداً ، واجه النظام الفوردي مشاكل حادة ، أثرت في النهاية على هياكل المدينة .

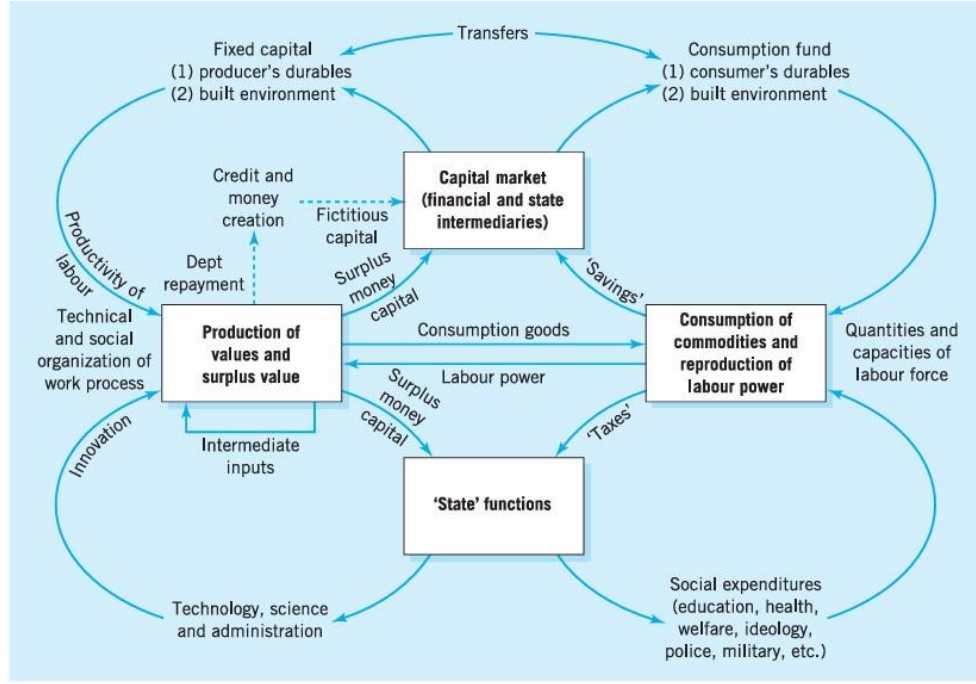


Figure 2.2 David Harvey's model of the circuits of capital involved in suburbanization.

Source: Harvey (1982), Fig. 21.1, p. 408.

المدينة المعاصرة

هناك جدل كبير حول كيفية تعرّض النظام الفوردي للمشاكل . تمثلت إحدى المشاكل الأساسية في انخفاض الإنتاجية ، والذي ارتبط بمجموعة متنوعة من العوامل . من بين أهم هذه العوامل ما يأتي :

- عدم الاستثمار الكافي في البحث والتطوير (وهي مشكلة خاصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة).
- ارتفاع تكاليف المواد الخام (التي تفاقمت بفعل الزيادات الحادة في أسعار النفط في عامي 1974 و 1979-1980).

➤ تشبع السوق بالسلع المنتجة بكميات كبيرة ، وتزايد عداء المستهلكين للسلع الموحدة ذات الجودة المتوسطة.

➤ جمود النظام الناجم عن ارتفاع تكاليف رأس المال لإنشاء خطوط الإنتاج في ظل الفوردية.

➤ أعمال خطوط التجميع المتكررة والمملة والمتطلبة جسدياً ، مما أدى إلى عزلة بين القوى العاملة ، ومنتجات سيئة التجميع ومنخفضة الجودة .

➤ العلاقات الصناعية العدائية والاضطرابات العمالية واسعة النطاق.

➤ ارتفاع التكاليف المرتبطة بتشريعات السلامة والبيئة .

➤ نتيجة لهذه المشاكل ، انهارت الفوردية والكينزية . من بعض النواحي ، كانت الفوردية ضحية لنجاحها ، حيث دفعت الأسواق المشبعة بالاستهلاك الجماهيري المنتجين نحو الأسواق المتخصصة ، والتغلب ، والابتكار ، والتصميم ، سعيًا وراء الربح .

فقدت الكينزية فعاليتها عندما قُصِّر نفوذ العمالة المنظمة وسلطة الحكومات الوطنية بسبب الامتداد العالمي للشركات العابرة للحدود الوطنية . واستُبدلت الفوردية والكينزية بـ "اقتصاد جديد" - نظام نيوفوردي (أو ما بعد الفوردي) قائم على تقنيات المعلومات ومتصل عالميًا - والليبرالية الجديدة - التي ترى أن للدولة دورًا ضئيلاً . وقد وجدت الحكومات الوطنية وحكومات الولايات والحكومات المحلية صعوبة في تنظيم الاقتصاد الجديد والتحكم فيه ، وتخلت عن العديد من أدوارها التقليدية كوسيط ومنظم . وفي الوقت نفسه ، دعا أنصار السياسات النيوليبرالية إلى الأسواق الحرة كونها الوضع الأمثل ليس فقط للتنظيم الاقتصادي ، بل أيضًا للحياة السياسية والاجتماعية . وهو وضع مثالي للبعض بالطبع .

وقد ولدت الأسواق الحرة علاقات غير متكافئة بين الأماكن والمناطق ، وكانت النتيجة الحتمية تفاقم التفاوت الاقتصادي على جميع المستويات ، من الحي إلى الدولة القومية . كما أدى السعي وراء سياسات الليبرالية الجديدة ومثل السوق الحرة إلى تفكيك جزء كبير من إطار بناء المدن وتنمية المجتمعات الذي اعتادت المجتمعات الغربية عده أمرًا مسلمًا به : بدءًا من المفاهيم العامة كالصالح العام و وصولًا إلى أساسيات البيئة التنظيمية . وفي الوقت نفسه ، ساهمت العولمة في ظهور ثقافة ما بعد الحداثة ، حيث اكتسبت الخصائص الرمزية للأماكن والممتلكات المادية أهمية غير مسبوقة ، حيث أصبحت الأماكن سلعة استهلاكية مهمة .

النيو-فوردية

كانت إحدى المشكلات الحاسمة في النظام الفوردي هي جموده في مواجهة التغيرات المتزايدة في السوق والتكنولوجيا . لذا ، تُعد المرونة العامل الرئيسي الكامن وراء التغييرات العديدة التي عدلت النظام الفوردي إلى الحد الذي دفعنا الآن إلى التفكير في نظام فوردي جديد (ينظر الجدول 2.2). ويشمل ذلك ، على وجه الخصوص ، قدرة الشركات على تعديل مستويات وأنواع إنتاجها استجابةً لظروف السوق المتغيرة . إحدى طرق زيادة المرونة هي زيادة استخدام التكنولوجيا ، مثل التصميم والتصنيع بمساعدة الحاسوب (CAD/CAM) . كما كان الاستخدام المرن للعمالة ذا أهمية حاسمة . أصبح العمال الآن أكثر ميلًا إلى امتلاك مهارات متعددة ، بدلاً من الالتزام بمهمة واحدة فقط كما كان الحال في عهد الفوردية . بالإضافة إلى ذلك ، تُظهر القوى العاملة مرونة عديدة متزايدة ، والقدرة على التوظيف والتسريح عند الحاجة ضروري ، كما هو الحال مع العاملين بدوام جزئي ، أو مؤقتين ، أو بالوكالة ، أو بعقود من الباطن (يُشار إليهم أيضًا باسم العمال المؤقتين) . وقد أُشير إلى أن هذا يؤدي إلى سوق عمل مزدوج ، كما هو موضح في الشكل 2.3. في اقتصادات ما بعد الفوردية ، تتنافس الشركات بشكل أقل على أساس التكلفة ، وبشكل متزايد على أساس عوامل مثل الموثوقية ، والأسلوب ، والابتكار ، والعلامة التجارية . وقد جادل البعض بأن هذه التغييرات تُشكل نظامًا جديدًا للتراكم - يُطلق عليه غالبًا التراكم المرن .

Table 2.2 Differences between the ideal types of Fordism and neo-Fordism

Fordism	Neo-Fordism
The labour process Unskilled and semi-skilled workers Single tasks Job specialization Limited training Labour relations General or industrial unions Taylorism Centralized national pay bargaining Industrial organization Vertically integrated large companies Technology Machinery dedicated to production of single products Organizing principles Mass production of standardized products Economies of scale, resource driven Large buffer stocks of parts produced just-in-case Quality testing after assembly Defective parts concealed in stocks Cost reductions primarily through wage control Modes of consumption Mass production of consumer goods Uniformity and standardization Locational characteristics Dispersed manufacturing plants in spatial division of labour Regional functional specialization World-wide sourcing of components Growth of large industrial conurbations Role of the state Keynesian Welfare State Demand management of economy State funded and state supplied Protection of the 'social wage' Problems Inflation Market saturation Poor-quality products Inflexibility Alienated workforce Divergence between rising wages and declining productivity growth Fiscal crisis of state	Multiskilled workers Multiple tasks Job demarcation Extensive on-the-job training Absence of unions, 'company' unions 'No-strike deals' 'Human relations management' Decentralized, local plant-level bargaining Quasi-vertical integration, i.e. subcontracting Decentralization, strategic alliances, growth of small businesses Flexible production systems, CAD/CAM robotics, information technology Small batch production Economies of scope, market driven Small stocks delivered 'just-in-time' Quality built into production process Immediate rejection of poor-quality components Competitiveness through innovation Fragmented niche marketing Diversity Geographical clustering of industries in flexible industrial districts Agglomeration Components obtained from spatially proximate quasi-integrated firms Growth of 'new industrial spaces' in rural semi-peripheral areas The 'Workfare State' Encouragement of innovation and competition Privatization, deregulation Encouragement of self-reliance High rates of unemployment Labour market dualism Social polarization, exclusion and associated social tensions Instability of consumer confidence through economic insecurity Market volatility

Source: adapted from Pinch (1997).

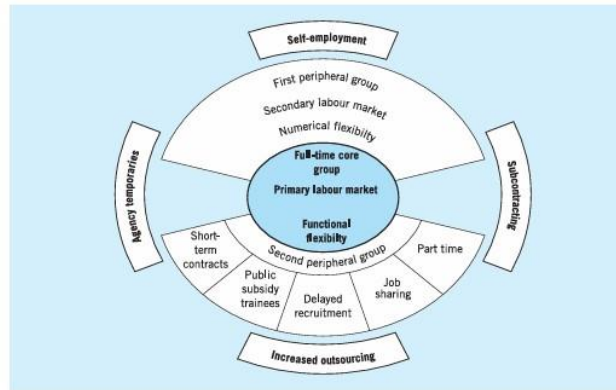


Figure 2.3 An idealized model of the flexible firm in a neo-Fordist economy.

Source: Atkinson (1985), Fig. 2.1, p. 19.

في قلب سوق العمل ، يوجد عمال متنوعون يُكافأون على مرونتهم الوظيفية بوظائف آمنة نسبياً بأجر جيد وظروف عمل جيدة ومزايا من الشركة . ومع ذلك ، يحيط بهذا المحور أنواعا مختلفة من العمال الثانويين ، أو المؤقتين ، أو الهامشييين الذين يُظهرون مرونة عديدة مع مكافآت محدودة ، وانعدام الأمن الوظيفي ، وظروف عمل سيئة نسبياً . يُطلق أحيانا على هذا الاستخدام المتزايد للعمال "غير الأساسيين" ، مثل العاملين بدوام جزئي ، والعاملين بالوكالة ، والعمال المؤقتين ، مصطلح "العمالة المؤقتة" . يُعد هذا نموذجا مثالياً ،

وهناك العديد من الاختلافات عن هذا الهيكل ؛ فبعض وظائف العمال الأساسيين غير مستقرة نسبيًا ، بينما يتمتع العديد من العمال الهامشيين بالاستقرار الوظيفي إذا رغبوا في ذلك .

التغير الحضري في ظل الفوردية الجديدة

كانت عواقب التغير الحضري وخيمة . من أهم عواقب التقنيات وممارسات العمل الفوردية الجديدة انخفاض الحاجة إلى عدد أقل بكثير من العمال لتصنيع الأشياء . بالإضافة إلى ذلك ، غالبًا ما تم نقل إنتاج المنتجات "الناضجة" الراسخة إلى مواقع منخفضة التكلفة خارج الدول الغربية . وكانت النتيجة هي تراجع التصنيع على نطاق واسع ، وما تلاه من تحول في المدينة الصناعية الكلاسيكية . كان تراجع صناعة التصنيع الثقيلة التقليدية واضحًا بشكل خاص في المناطق الصناعية الرئيسية في بريطانيا - ميدلاندز ، والشمال ، وويلز ، واسكتلندا - وفي "حزام الصدأ" في الولايات المتحدة - بما في ذلك المدن الصناعية الكلاسيكية مثل شيكاغو ، وكليفيلاند ، وديترويت ، وبيتسبرغ . بالتوازي مع هذا التراجع ، نشأت تجمعات صناعية جديدة ، تُسمى غالبًا "مساحات صناعية جديدة" .

ورغم تزايد توافر أنظمة الاتصالات المتقدمة ، إلا أن هناك أدلة متزايدة على أن العديد من التفاعلات تُجرى بشكل أفضل وجهًا لوجه . وينطبق هذا بشكل خاص عندما يتطلب الأمر تبادل معلومات معقدة من المعرفة ، وعندما تعتمد المعاملات على الثقة . ومن طرق خفض تكاليف المعاملات وتسهيل التفاعلات المباشرة أن تتجمع هذه المنظمات المتفاعلة معًا . هناك العديد من الأمثلة على هذا التكتل : وادي السيليكون ومقاطعة أورانج في كاليفورنيا ، والطريق السريع 128 حول بوسطن في الولايات المتحدة ، وممر M4 و"وادي رياضة السيارات" في المملكة المتحدة ، و"إيطاليا الثالثة" (بولونيا وإميليا وأريتسو)، وغرونوبل في فرنسا ، وبادن فورتمبيرغ في ألمانيا .

يختلف التحضر المرتبط بهذه التجمعات اختلافاً كبيراً في طبيعته تبعاً للصناعات المعنية . من ناحية ، هناك مناطق "حزام الشمس" سريعة النمو في كاليفورنيا وجنوب غرب الولايات المتحدة ، والتي تتميز بتنمية ضواحي واسعة وأنظمة سياسية محافظة . ثم هناك مجموعات من القطاعات الصناعية مثل التمويل والتصميم والتسويق في المدن الكبرى مثل نيويورك وباريس وميلانو ولندن . وأخيراً ، في أوروبا ، هناك مناطق متخصصة في منتجات مثل الأحذية والسيراميك والمنسوجات ذات حكومات محلية يسارية . غالبًا ما يُستشهد بلوس أنجلوس كمثال على نتائج التحضر في ظل النظام الجديد للتراكم المرن ونذير الشكل الحضري المستقبلي . وصف سوجا (1989) بشكل متنوع المدينة العالمية ما بعد الحداثة ، والمدينة الكوسموبوليس ، وما بعد المدينة (1997) - وهي مدينة مجزأة ماديًا واجتماعيًا (ينظر الشكل 2.4) . شهدت لوس أنجلوس عملية إعادة مركزية قوية ، تمثلت في مراكز قيادة مرتبطة بالاقتصاد العالمي الجديد ، إلى جانب عملية لامركزية قوية تمثلت في العديد من المراكز الفرعية والمدن الطرفية . وهذه ليست الضواحي الثرية حصراً في حقبة سابقة ، بل تُظهر تباينات هائلة في طابعها ، بعضها صناعي وتجاري ، وبعضها الآخر فقير نسبيًا و/أو يضم أقليات عرقية مميزة (ينظر أيضًا الملحق 2.3). وقد طور سوجا (1992) هذا الموضوع إلى مفهوم "المدينة الخارجية" - وهي مدينة انقلبت رأسًا على عقب . في مثل هذه البيئة ، يصعب على الأفراد الشعور بالانتماء إلى كيان واحد متماسك .

ومن المواضيع المهمة الأخرى المرتبطة بالتحضر في ظل نظام التراكم المرن تزايد الاستقطاب الاجتماعي وتطوير تدابير الحماية من قبل شرائح المجتمع الأكثر ثراءً في بيئة يسود فيها العنف والجريمة . أحد مظاهر هذه التدابير الدفاعية هو نمو ما يُسمى بعمارة المخابئ (وتُسمى أيضًا عمارة "القلعة" و"المحصنة"

و"البارانويا") : وهي تطورات حضرية مزودة ببوابات وحواجز وجدران ، وحراس أمن ، وأجهزة استشعار بالأشعة تحت الحمراء ، وغرف ذعر ، وأجهزة كشف حركة ، ووصلات استجابة سريعة مع أقسام الشرطة ، ومعدات مراقبة مثل كاميرات المراقبة . تُشكل هذه ما يُطلق عليه ديفيس (1990) "مشهدًا مسحياً" ، وكلها مصممة لاستبعاد من يُعدون غير مرغوب فيهم . غالبًا ما تُنشأ هذه الأنظمة في المناطق السكنية ، ولكن قد تُتخذ أيضًا تدابير إقصائية في مراكز التسوق ومراكز المدن .

في بعض المناطق المركزية من لوس أنجلوس ، تُنحني مقاعد الحقائق بطريقة تمنع الناس من النوم عليها ليلاً . فلا عجب أن يتحدث ديفيس عن "عسكرة" الحياة في المدينة . ومع ذلك ، ليس المهمشون وحدهم هم من يخضعون للمراقبة في المدينة المعاصرة . **تُتيح التقنيات الجديدة ، المتمحورة حول بطاقات الائتمان وبطاقات الولاء ، وأجهزة الكمبيوتر، ومرافق الدفع مقابل الخدمات ، للشركات والحكومات الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات حول عادات السفر والاستهلاك لدى الناس .**

مجتمع ما بعد الصناعة في ظل الفورية الجديدة

من أبرز نقاط الضعف في المفاهيم التنظيمية للفورية والفورية الجديدة إهمالها للخدمات . ومن المفارقات أن أطروحة مجتمع ما بعد الصناعة انبثقت من تجربة خمسينيات وستينيات القرن الماضي عندما كانت الفورية في أوجها . أشار بيل (1973) إلى أن الصناعات الثقيلة بدأت تتضاءل أهميتها بينما كان التوظيف في صناعات الخدمات ينمو ، لا سيما في قطاعات مثل التمويل ، وخدمات الأعمال ، وتجارة التجزئة ، وقطاعات الترفيه والتسلية . وأشار بيل إلى أن آثار هذا التحول تشير إلى تحولات عميقة في البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية .

كانت الأنماط الجغرافية لنمو الخدمات هذا معقدة ، لكن الاتجاه الرئيسي كان مرة أخرى هو التطور بعيدًا عن مراكز التصنيع التقليدية . كان لنمو اقتصاد الخدمات عواقب مهمة على الجغرافيا الاجتماعية المدن . كان أحد أهم التطورات هو الميل إلى **تكثيف الاستقطاب الاجتماعي** . ففي حين امتلكت الصناعات التحويلية التقليدية نسبًا كبيرة من الوظائف ذات الأجور الجيدة نسبيًا ، والوظائف اليدوية ، ومتوسطة الدخل ، فإن قطاع الخدمات يتميز عادةً بوظائف ذات أجور مرتفعة ومنخفضة نسبيًا . ومن عواقب نمو الخدمات الأخرى زيادة المنافسة بين المدن على التوظيف . ويُقال إنه في حين اتجهت الصناعات التحويلية الثقيلة إلى التركز في أماكن محددة (بسبب قربها من مواد خام معينة ، واعتمادها على استثمارات رأسمالية كبيرة في المباني والآلات والمعدات والعمالة الماهرة المتخصصة) ، فإن صناعات الخدمات أكثر تنقلًا . ويعود سبب هذا التنقل إلى أن المكونات الأساسية للعديد من صناعات الخدمات الروتينية - مثل العقارات المكتبية المناسبة والأعداد الكبيرة من العاملات - أكثر انتشارًا جغرافيًا . وبالتالي ، تتمتع شركات الخدمات بحرية أكبر في اختيار المواقع . وقد نتج عن ذلك حملات مكثفة من جانب سلطات المدن لجذب كبار أصحاب العمل في قطاع الخدمات .

العولمة

عادةً ما ترتبط العولمة بالأهمية المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات (أو العابرة للحدود الوطنية) العاملة في أكثر من دولة . في الواقع ، لطالما قامت شركات كبيرة مثل فورد بالتصنيع خارج وطنها ، منتجةً سلعًا للاستهلاك المحلي في أسواق بعيدة . وبالتالي ، تُعد العولمة عمليةً أحدث تتكامل فيها عمليات الشركات العابرة للحدود الوطنية ، سواءً في مجالي الإنتاج أو التسويق، بشكل متزايد على نطاق عالمي . وهكذا ، تُصنع المنتجات في مواقع متعددة من مكونات مُصنعة في أماكن مختلفة . وترتبط العولمة أيضًا بتطور ثقافة عالمية

أوسع . هذه فكرة مثيرة للجدل ، لكنها تنطوي أساساً على الانتشار الواسع للقيم المادية الغربية . ويمكن رؤية العولمة أيضاً في شعبية أفلام هوليوود في جميع أنحاء العالم ، وفي ازدياد شعبية "الموسيقى العالمية" .

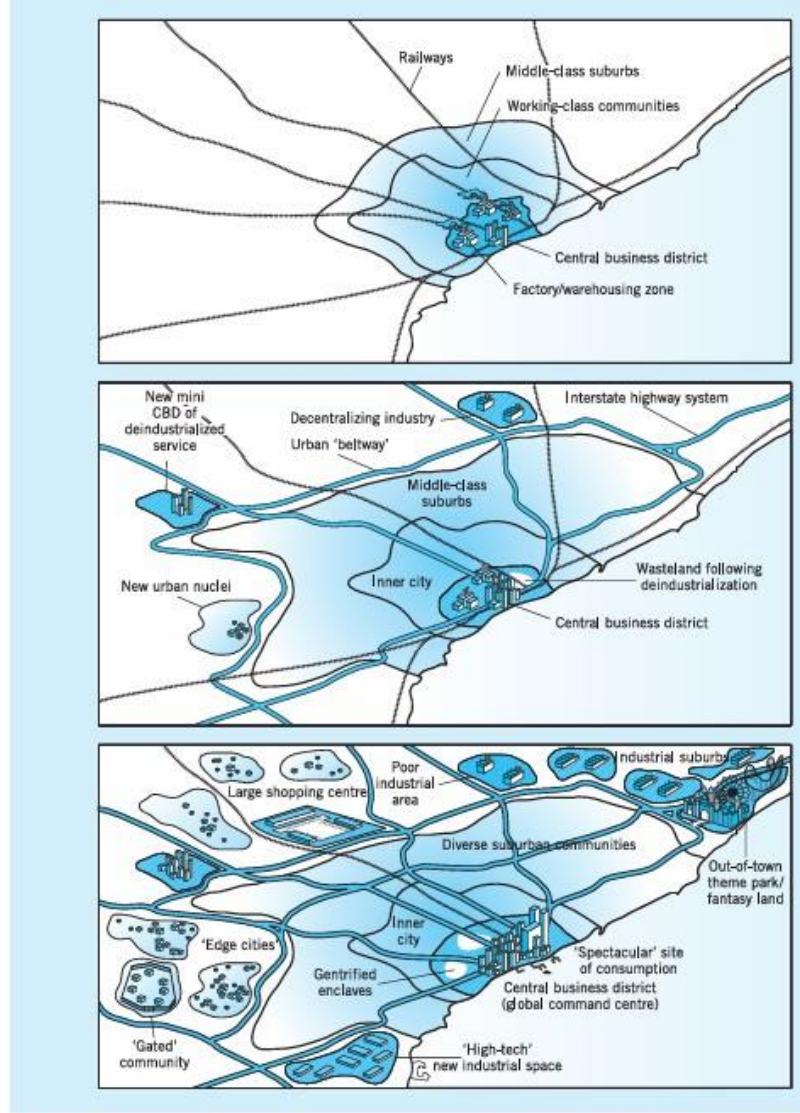


Figure 2.4 The transition from the classic industrial city, circa 1850-1945 (upper) to the Ford city, circa 1945-1975 (middle) and neo-Fordist metropolis, circa 1975- (lower).

لذلك ، يُقال إن العولمة تنطوي على تجانس الثقافة - أي تطوير الترابط الثقافي في جميع أنحاء العالم . وقد شجعت هذه العملية بفضل أنظمة الاتصالات الجديدة التي تُسهّل النقل السريع للمعلومات والصور حول العالم . ومع ذلك ، كانت هناك مقاومة لهذه القوى العالمية من خلال تأكيد الهويات الثقافية المحلية - ولا سيما في شكل الأصولية الإسلامية والحركات الشعبية المختلفة - المطالبة بالاستقلال السياسي الإقليمي . كان للعولمة عدد من الآثار العميقة على جغرافية الحضر الاجتماعية . وأبرزها أنها أدت إلى ظهور ما يُسمى

بالمدن العالمية - مراكز قيادة مثل نيويورك ولندن وطوكيو ، التي تُعدُّ موطناً لتركيزات من اللاعبين الرئيسيين في النظام المالي العالمي ، بالإضافة إلى خدمات الأعمال التي تدعمها (أطلق ساسن (2001) على هذه المدن العالمية مصطلح "المدن العالمية" للدلالة على تطور المدينة في مرحلة معينة من التاريخ).

جادل ساسن بأن إحدى السمات الرئيسية للمدن العالمية هي الاستقطاب الاجتماعي . وإلى حد كبير ، ينبع هذا التفاوت من خصائص الخدمات المالية ؛ تعتمد هذه المدن على شريحة ضيقة من العمال ذوي الأجور الجيدة نسبياً ، والذين يحتاجون إلى العديد من الخدمات الاستهلاكية ، مثل المطاعم والمتاجر وعمال النظافة ، والتي بدورها تستغل أعداداً كبيرة من العمال ذوي الأجور المنخفضة . يتجلى هذا التفاوت الاجتماعي أيضاً في الجغرافيا الاجتماعية للمدن العالمية . فقد تُبنى مساكن للعاملين الأثرياء في الخدمات المالية على مقربة من مساكن رديئة الجودة ، كما هو الحال في منطقة دوكلاندرز في لندن التي أُعيد تنشيطها . وتعني التوترات الاجتماعية المرتبطة بهذا التفاوت أن الأثرياء قد يضطرون إلى اللجوء إلى العديد من الاستراتيجيات الوقائية (ينظر الفصل 3). وفي حين أن عددًا قليلاً من المدن يمكنه ادعاء مكانة عالمية حقيقية كمراكز قيادة في الاقتصاد العالمي ، إلا أن هناك شعوراً بأن جميع المراكز الحضرية أصبحت الآن عالمية ، لأنها تتأثر جميعاً بالأحداث والقرارات خارج حدودها . علاوة على ذلك ، فإنها جميعاً منخرطة في منافسة شرسة لجذب رأس المال إلى مناطقها . لذلك ، هناك تفاعل وثيق بين القوى العالمية والمحلية - وهي عملية أطلق عليها اسم "العولمة المحلية" ويشار إليها أيضاً باسم الرابطة العالمية-المحلية .

ومن التغييرات المهمة الأخرى في تطوير المدن ، والتي أصبحت عقيدة جديدة في معظم أنحاء العالم الغربي ، والتي تؤدي إلى قضايا سيتم تناولها بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث ، **نمو التجديد الحضري المدفوع بالثقافة** (باديسون ومايلز ، 2006) . يتخذ هذا النهج أشكالاً متعددة (موماس ، 2004)؛ وقد يتضمن أنواعاً مختلفة من دعم الثقافة أثناء استهلاكها (مثلاً في المعارض الفنية ومراكز المعارض) أو أثناء إنتاجها (مثلاً دعماً لمختلف القطاعات الاقتصادية) . ومع تراجع التصنيع ، سعت المدن إلى تعزيز ما يُسمى **بالصناعات الثقافية** (مثل الفنون الأدائية ، والتصميم ، والإعلان ، والترفيه ، والإعلام ، والنشر) ، غالباً في المناطق الصناعية القديمة التي تُعرف أحياناً باسم "الأحياء الثقافية" (بيل وجين ، 2004). وتُعدُّ قيمة هذه السياسات مصدر نقاش كبير (كوك ولازيريتي ، 2008) .

اقتصادات المعرفة والمدينة المعلوماتية

تشير بعض أحدث الأفكار المتعلقة بالسياق الاقتصادي المتغير لتنمية المدن إلى الأهمية المتزايدة للمعرفة في الاقتصادات المعاصرة . وقد استُخدمت مصطلحات مختلفة لتلخيص هذه التطورات ، بما في ذلك الرأسمالية القائمة على المعرفة (فلوريدا ، 1995)؛ ومجتمع الشبكات (كاستيلز ، 1996)؛ والتراكم الانعكاسي (لاش وأوري ، 1994)؛ الرأسمالية الناعمة (ثريفت ، ١٩٩٨) والعالم عديم الوزن (كويل ، ١٩٩٧). تشير جميع هذه النظريات بطرق مختلفة إلى الأهمية المتزايدة للمعرفة في التنمية الاقتصادية . أولاً ، هناك التطور التكنولوجي المتزايد والمتغير بسرعة لكل من السلع والخدمات . وبالتالي ، تحل نماذج أكثر تعقيداً محل منتجات مثل أجهزة الكمبيوتر والكاميرات والهواتف المحمولة في فترة زمنية قصيرة جداً . إن مواكبة هذه الوتيرة السريعة للتغيير تضع قيمة كبيرة على اكتساب المعرفة من قبل الشركات المصنعة . ثانياً ، يتزايد عنصر التصميم أو الموضوعة في المنتجات أهمية ، خاصة في عالم يشهد عدداً متزايداً من الأسواق المتخصصة . وكما هو الحال في التغير التكنولوجي ، فإن هذه يبدو أن تغيرات الموضوعة تحدث بوتيرة متزايدة باستمرار . هذا الميل إلى جعل المنتجات قديمة الطراز بسبب تغيرات الموضوعة ، حتى لو كانت

تعمل بكفاءة ، يُسمى أحياناً بالتكرار السيميائي . (بعد مصطلح السيميائية - دراسة العلامات - ينظر الفصل 3). وأخيراً، هناك إدراك متزايد للحاجة إلى دمج التصميم مع الهندسة والإنتاج في عملية التصنيع . جميع هذه العمليات تعني أن الشركات لم تعد تميل إلى اكتساب ميزة تنافسية على أساس السعر وحده ، بل تعتمد بشكل متزايد على عوامل مثل الجودة والأداء والتصميم والتسويق .

ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات المذكورة أعلاه تطور التقنيات الجديدة في مجال الاتصالات - مثل المؤتمرات عن بُعد ، والفاكسات ، والبريد الإلكتروني ، والإنترنت ، ومختلف أنظمة شبكات الحاسوب المتخصصة الأخرى . وتعني هذه التقنيات الجديدة أنه أصبح من الممكن الآن القيام بالعديد من الوظائف الروتينية و وظائف "المكتب الخلفي" في مناطق عمل منخفضة التكلفة في المناطق الطرفية من الاقتصادات الغربية وفي البلدان الأقل نمواً والبلدان الصناعية الحديثة . ومع ذلك ، هناك أدلة متزايدة على أن تقنيات الاتصالات الرقمية تُحدث انقساماً بين المدن المفضلة المرتبطة بمراكز قيادة عالمية والمدن الأقل تفضيلاً في المناطق القديمة الصناعية سابقاً . كما توجد أدلة داخل المدن أيضاً على وجود "فجوة رقمية" تُكثف وتُعزز الاستقطاب الاجتماعي . بعض الأفكار الأكثر تأثيراً المتعلقة بهذه العمليات الاجتماعية الجديدة وتأثيرها على المدن جاءت من مانويل كاستيلز (ينظر المربعين 1.2 و 2.4).

الاستنتاجات

يتضح الآن أن العمليات المعاصرة التي نوقشت في هذا الفصل ، وهي الفورية الجديدة ، ونمو قطاع الخدمات ، والعولمة ، وأنظمة الاتصالات الجديدة ، كلها مترابطة بشكل وثيق . لا يقدم أيٌّ من هذه المنظورات ، بمعزل عن غيرها ، تفسيراً شاملاً للسياق الاقتصادي المتغير لنمو المدن . ومع ذلك ، فإنها مجتمعةً تُلقي الضوء على بعض العوامل التي غيّرت جذرياً ، وشهدت هياكل المدن تطورات ملحوظة في السنوات الأخيرة . لم تعد المدن كياناتٍ منفردة ، متحدةً حول الإنتاج والاستهلاك ، ومرتبطةً بتسلسلاتٍ هرميةٍ وطنيةٍ مُعقدة . بل أصبحت ظواهرٌ متعددة المراكز بشكلٍ متزايد ، تتمحور حول خدمات المُنتج والمستهلك ، وترتبط بشبكاتٍ عالميةٍ تدعمها تقنيات الاتصالات الحديثة . وقد أثّرت هذه التطورات على ثقافات المدن ، وتأثرت بها - والتي سيتم تناولها في الفصل التالي .

ملخص الفصل

- 2.1 كانت مدن ما قبل الصناعة في جوهرها مدناً صغيرة الحجم "متنقلة" . ورغم أنها أظهرت عنصراً من التمايز الرأسي القائم على التقسيمات الاجتماعية داخل أحياء النقابات المهنية ، إلا أن انقسامها الرئيسي ، على ما يبدو ، كان بين النخبة التي عاشت في قلب المدينة الحصري وغالبية السكان الذين عاشوا حول أطرافها .
- 2.2 قلبت الرأسمالية الصناعية هيكل المدينة ما قبل الصناعية بإجبار الفقراء على العيش في أحياء فقيرة في قلب المدينة ، بينما تراجعت الطبقتان المتوسطة والعليا إلى أطرافها الحضرية . واستُبدل الهيكل الطبقي المستقطب للمدن الصناعية المبكرة تدريجياً بانقسامات اجتماعية أكثر تعقيداً ، مما جعل من الصعب التعرف على الطبقة الرأسمالية .
- 2.3 أدى "الازدهار الطويل" للفورية إلى ربط متناغم نسبياً بين الإنتاج الضخم والاستهلاك ، وهو ما تجلّى في التوسع العمراني الواسع النطاق . أدت المشكلات العديدة المرتبطة بالنظام الاقتصادي الفوري إلى تطورات نيوفورية متنوعة تجلّت في أشكال حضرية جديدة قائمة على الصناعات المتكثفة .

2.4 كان للعلومة أثرا عميقة على المدن ، مما أدى إلى ظهور مدن عالمية ، مراكز سيطرة الشركات والمالية . كما عززت التنافس المتزايد بين المدن وزادت من حدة الاستقطاب الاجتماعي .

2.5 أتاحت أنظمة الاتصالات الجديدة تبادل معلومات أكثر تعقيداً عبر مسافات أكبر. ومع ذلك ، لم ترتبط حتى الآن بتراجع في قوة المدن كمراكز لإنتاج المعلومات وتبادلها .

ملحق 1

روايات رئيسية متعلقة بالجغرافيا الاجتماعية الحضرية - الفصل الثاني ، في خانات مختلفة مثل هذا ، أدرجنا بعض الروايات التي يمكن ربطها بالجغرافيا الاجتماعية المتغيرة لحياة المدينة . وقد تم اختيار هذه الروايات لتوفير المتعة والتحفيز الفكري لكم . حوّل العديد منها إلى أفلام ، لذا قد ترغبون أيضاً في الاطلاع على قائمة الأفلام في الخانات ذات الصلة .

"موقد الغرور" (١٩٨٧) لتوم وولف . نقدٌ لتجاوزات الرأسمالية النيوليبرالية وتحرير الأسواق المالية ، استناداً إلى سقوط متداول مالي من نيويورك يتورط في حادث سيارة في جنوب برونكس . يُظهر التوترات العرقية والانقسامات الطبقية في المدينة .

"فجوات الغضب" (١٩٣٩) لجون شتاينبك . رواية حائزة على جائزة بوليتزر، تدور أحداثها في ريف أوكلاهوما وريف كاليفورنيا الزراعي . على الرغم من أنها ليست رواية حضرية ، إلا أنها تستحق القراءة لتصويرها المؤثر لتأثير الرأسمالية الجامحة على حياة الناس العاديين . ومن المثير للاهتمام ، أنه على عكس الفيلم ، الذي انتهت نهايته بنهاية متفائلة ، حيث يوفر معسكر إعادة التوطين الحكومي ملاذاً آمناً لعائلة "أوكي" ، فإن الأمور في الرواية تزداد سوءاً بالنسبة لعائلة جود المركزية .

أوقات عصيبة (1954) لتشارلز ديكنز . رواية ديكنز الكلاسيكية عن الحرمان الذي فرضته المدن الرأسمالية المبكرة . تدور أحداثها في مدينة "كوك تاون" الخيالية ، وهي مليئة بشخصيات ديكنز التي لا تُنسى .

الغابة (1906) لأبتون سنكلير . كشف صادم آخر عن الرأسمالية غير المنظمة ، وفي هذه الحالة صناعة تعبئة اللحوم في شيكاغو . رواية كلاسيكية مؤثرة للغاية ، أدت في النهاية إلى تشريع الصحة العامة .

حب على الإعانة (1933) لوالتر غرين وود . رواية كلاسيكية من لانكشاير، تتناول حياة الطبقة العاملة في المصانع .

"شمال وجنوب" (1855) لإليزابيث غاسكل . تدور أحداثها في إنجلترا الفيكتورية ، وتقارن بين ثراء المناطق الجنوبية وعدم المساواة التي تُسببها بلدة طواحين شمالية .

"ليلة السبت وصباح الأحد" (1958) لألان سيليتو . رواية "مطبخ بالوعة" تُصوّر قيود حياة الطبقة العاملة في نوتنغهام في خمسينيات القرن العشرين .

ملحق 2

المفكرون الرئيسيون في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية - دورين ماسي ، باستثناء ديفيد هارفي (ينظر الإطار 1.1) ونايجل ثريفت (الإطار 9.5) ، من الصعب التفكير في أي شخص كان له تأثير أكبر على الجغرافيا البشرية من دورين ماسي . في الواقع ، يمكن القول إن تأثيرها ، في المملكة المتحدة على الأقل ، كان أكبر من أيٍّ من هذين المفكرين الرئيسيين . ومثل كلٍّ من هارفي وثريفت ، لم ينشأ تأثير ماسي على

الجغرافيا الاجتماعية الحضرية من مجموعة محددة من الدراسات حول الحياة الحضرية ، بل من تأثيرها على تطور الجغرافيا البشرية ككل .

ومرة أخرى ، مثل هارفي ، تُعرف ماسي بشكل أفضل بمنظورها الماركسي حول تطور اقتصاد الفضاء . ولعل أكثر أعمالها تأثيراً هو العمل الذي قامت به في ثمانينيات القرن الماضي ، عندما ركزت على آثار إعادة الهيكلة الصناعية على التقسيم المكاني المتطور للعمل . في كتابها الكلاسيكي "التقسيمات المكانية للعمل" (ماسي، 1984) ، جادلت بأن الاقتصادات تتجه بعيداً عن التخصص القطاعي الإقليمي (حيث تميل المناطق إلى التخصص في جميع جوانب إنتاج منتجات معينة ، مثل التصميم والتمويل والتصنيع) نحو التخصص الوظيفي الإقليمي (حيث تتخصص المناطق في مراحل معينة في إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات ، مثل التصميم والتمويل والتصنيع فقط) .

في السنوات الأخيرة ، جادل الكثيرون بأنه مع نمو المناطق الصناعية الجديدة ، نشهد انتعاشاً للتخصص القطاعي الإقليمي ، على الرغم من أن مدى هذا الاتجاه مثير للجدل . كان أهم جانب في نهج ماسي هو أنه يمثل انحرافاً جذرياً (بكل معانيه) عن الجغرافيا الاقتصادية الإقليمية التقليدية ، وكذلك عن التحليل الموقعي الأكثر حداثة المستوحى من الجغرافيا الصناعية الفيبرية ، والذي يهتم بتأثير تكاليف النقل على النشاط الاقتصادي . بدلاً من ذلك ، جادلت ماسي بأنه ينبغي النظر إلى التنمية الحضرية والإقليمية في سياق فترات أوسع (موجات) من التنمية الاقتصادية الرأسمالية . واستخدمت استعارتها الجيولوجية الشهيرة (وإن كانت قد قللت من شأنها لاحقاً) للإشارة إلى الطرق التي تركت بها "جولات الاستثمار" طبقات من النشاط الاقتصادي مترسبة كطبقات صخرية ، لا تتآكل إلا بفعل فترات إعادة الاستثمار اللاحقة .

ومن أهم جوانب تحليل ماسي ، والتي اتضح أنها مثيرة للجدل ، أنها لم تعد المناطق مجرد متلقين سلبيين للقوى الرأسمالية . بل رأت أن هناك مجالاً للمناورة ، حيث يتفاعل سكان المدن والمناطق بخصائصها المميزة مع التغيرات الاقتصادية ، بينما تتكيف قوى رأس المال بدورها مع هذه الخصائص المميزة . في طليعة التطورات في الجغرافيا البشرية ، كانت ماسي في السنوات الأخيرة أحد أبرز الجغرافيين الذين دعوا إلى نهج "علائقي" أو "غير قياسي" (ينظر المربع 10.2). وقد أدى ذلك إلى إصدار كتاب بارز آخر بعنوان "من أجل الفضاء" (2005).

ملحق 3

الاتجاهات الرئيسية في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية - "مدن الأطراف" شهدت المدن الغربية في العقود الأخيرة تحولاً كبيراً يتمثل في إنشاء تنمية حضرية على أطراف الضواحي القائمة . تعكس هذه التطورات اللامركزية ، ليس فقط في السكان ، بل أيضاً في التوظيف والخدمات وتجارة التجزئة من المناطق الداخلية للمدن . في بعض الحالات ، أصبحت هذه المناطق الحضرية مستقلة وظيفياً عن المناطق المركزية القائمة ، مما أدى فعلياً إلى إنشاء مستوطنات جديدة . ومع ذلك ، غالباً ما تفتقر هذه المدن إلى الاستقلالية ، لوقوعها على أطراف عدد من السلطات السياسية والإدارية القائمة . عادةً ، وقعت هذه التطورات على تقاطعات أنظمة الطرق السريعة الرئيسية ، كما هو الحال في حالة تايسون كورنر الشهيرة على أطراف واشنطن العاصمة .

في الولايات المتحدة، لفت انتباه الرأي العام إلى ظاهرة هذه "المدن الأطراف" في كتاب كتبه الصحفي جويل غارو (1992) . هو من صاغ مصطلح "مدينة الحافة" ، على الرغم من استخدام مصطلحات جديدة

أخرى (مثل "مدينة خفية" ، و"ضواحي تقنية" ، و"مركز المدينة الضاحية" ، و"مدينة المحيط" ، و"العالم الإلكتروني"). عرّف غارو "مدن الحافة" بأنها تتميز بالخصائص الآتية :

- متر مربع (5 ملايين قدم مربع) أو أكثر من مساحات المكاتب القابلة للتأجير؛
- متر مربع (600,000 قدم مربع) أو أكثر من مساحات التجزئة القابلة للتأجير؛
- عدد الوظائف يفوق عدد غرف النوم (للدلالة على أن هذه المدن أكثر من مجرد ضواحي سكنية للمسافرين)؛
- ينظر إليها السكان على أنها مكان واحد؛
- لا شيء يُضاهي "المدينة" حتى قبل 30 عامًا .

احتفى كتاب غارو بأنماط حياة سكان المدن الطرفية ، الذين صوّروهم كرواد مبتكرين لأساليب عيش جديدة ، يجمعون بين أفضل ما في أنماط الحياة الحضرية والريفية . ولعل هذا يُفسر المبيعات الجيدة للكتاب ، إذ منح سكان الضواحي (الذين لطالما سخر منهم العديد من مُعلّقي المدن كونهم مُحافظين ومُملّين!) صورةً مُرضيةً عن أنفسهم .

ومؤخرًا ، أظهر باحثون في معهد متروبوليتان التابع لجامعة فرجينيا للتكنولوجيا كيف تجاوزت اللامركزية الحضرية "مدن الأطراف" بكثير، مُنتجةً "ضواحي مزدهرة" - وخاصةً بلديات الضواحي سريعة النمو التي تفتقر إلى مركز أعمال كثيف - و"مدن بلا أطراف" - وهي مساحات شاسعة من التطوير التجاري والسكني منخفض الكثافة ، تفتقر إلى حدود مادية واضحة . إدراكًا لسياق مختلف ، توخى الباحثون الحذر في تطبيق مفاهيم "المدن الطرفية" في أوروبا ، مفضلين استخدام مصطلحي "المناطق الحضرية الطرفية" أو "المناطق الحضرية الطرفية" .

تشير هذه المصطلحات إلى أن المدن الطرفية الأوروبية عادةً ما تكون أقل استقلالية من نظيراتها الأمريكية . هناك تخطيط أكبر بكثير لهذه الأشكال الحضرية في أوروبا ، حيث تُعدّ الحكومات المحلية والقطاع العام شركاء أكثر نشاطًا في إنشائها (ينظر فيلبس وبارسونز، 2003) . ومع ذلك ، تُعدّ المدن الطرفية موضع اهتمام كبير في جميع أنحاء العالم الغربي ، لا سيما وأن بعضها يُمثل مصدرًا للابتكار في صناعات التكنولوجيا العالية (وحتى لو وُصفت أحيانًا بأنها "نردستانية!")

ملحق 4

المفكرون الرئيسيون في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية - مانويل كاستيلز يُعد مانويل كاستيلز أحد أبرز المفكرين في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية خلال العقود الثلاثة الماضية . وُلد كاستيلز في إسبانيا ، وأجبرته أنشطته المتطرفة كطالب على الفرار من دكتاتورية الجنرال فرانكو والانتقال إلى فرنسا . إلا أن مشاركته في أعمال شغب مايو 1968 أدت إلى طرده من قبل الحكومة الفرنسية (رغم أنه عُفي عنه لاحقًا) (هوبارد، 2004) . كانت أفكار كاستيلز حول توفير الخدمات العامة (ما أسماه "الاستهلاك الجماعي") ، كما طُوّر في كتابه "المسألة الحضرية" ، بالغة التأثير في سبعينيات القرن العشرين (ينظر أيضًا الفصل الخامس). ومع ذلك ، ارتبط انتقاله إلى جامعة كاليفورنيا ، بيركلي ، بعمل أقل جذرية حول جماعات الاحتجاج المحلية (المدينة والقاعدة الشعبية، 1983) وتكنولوجيا المعلومات (المدينة المعلوماتية، 1989). كما تولى بعضًا من أوائل الأعمال حول المساحات المخصصة للمثليين (كاستيلز ومورفي، 1982). كان كاستيلز من أوائل الباحثين الذين سلطوا الضوء على دور الأشكال الجديدة لتكنولوجيا المعلومات في تعزيز عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية في المدن . وقد فعل ذلك في ثلاثة مجلدات بعنوان "عصر المعلومات" : المجلد الأول

بعنوان "صعود مجتمع الشبكات" (1996) ، والمجلد الثاني بعنوان "قوة الهوية" (1997)، والمجلد الثالث بعنوان "نهاية الألفية" (1998) .

في هذه الكتابات ، جادل كاستيلز بأنه **لا ينبغي لنا أن نتصور المدن كأماكن ثابتة محددة بحدود ثابتة** ، بل كمواقع لما يسميه "مساحات التدفق" - أي حركة متزايدة باستمرار للشعوب والأفكار والصور والسلع **الاستهلاكية**. يُعد نهج كاستيلز واحدًا من عدد من المفاهيم الحديثة "من نوع السيولة" في العلوم الاجتماعية التي تتصور **الحياة الاجتماعية على أنها تتكون من حركة وتدفقات** . يربط كاستيلز هذه الأفكار بمن يرون أن العولمة تُضعف خصوصية أماكن معينة . ومن الأمثلة الجيدة على هذا التآكل "النمط الدولي" الباهت الذي يسود أفق العديد من مدن "ما بعد الحداثة" ، بالإضافة إلى التصميمات الداخلية للعديد من المباني العامة مثل المطارات والفنادق ومراكز التسوق . وفقًا لكاستيلز، يتكون "مجتمع الشبكات" العالمي من ثلاثة مستويات . أولاً، هناك مستوى البنية التحتية ، أي تكنولوجيا المعلومات التي تسمح بتدفق المعرفة السريع حول العالم . ثانياً، هناك مراكز الترجمة العالمية ، أي "مدن العالم" التي توفر الهياكل اللازمة لتدفق المعرفة . وأخيراً، هناك النخبة الإدارية التي تُفعل هذا الاقتصاد العالمي .

وكما هو الحال مع العديد من المفكرين الأصليين والمؤثرين ، قد تكون كتابات كاستيلز صعبة في بعض الأحيان . علاوة على ذلك ، فإن بعض أعماله السابقة حول قضايا مثل الاستهلاك الجماعي ، على الرغم من تأثيرها الكبير في عصرها ، قد تعرضت لانتقادات شديدة ووجدت ناقصة . كما تعرضت أفكاره الأخيرة حول مجتمع الشبكات لانتقادات شديدة (ينظر كرانج، 2002؛ سمارت، 2000) . ومع ذلك ، ما تزال أفكار كاستيلز مؤثرة للغاية وتُعد قراءة أساسية لأي دارس جاد لعالم المدن .

ملحق 5

أفلام رئيسية متعلقة بالجغرافيا الاجتماعية الحضرية - الفصل الثاني بين العمالة (1998) كوميديا مسلية من تأليف مؤلف كتاب "المونتي الكامل" ، تتناول قضايا مماثلة - دور الرجال في قطاع اقتصادي ما بعد الفورية ، قائم على التعاقد من الباطن ، يتميز بانخفاض المهارات والعمل المؤقت . ذوي الياقات الزرقاء (1978) من الأفلام القليلة جداً التي تُبرز المشاكل التي تواجه العمال على خط تجميع الفوردي في ديترويت.

نار الغرور (1990) مستوحى من رواية توم وولف الأكثر مبيعاً ، ويُسلط هذا الفيلم الضوء على الفصل الاجتماعي والعنقي الذي رافق التغيير الاقتصادي في الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن الماضي . الخبز والورود (2000) فيلم للمخرج اليساري المخضرم كين لوتش ، يتناول استغلال الطبقة الدنيا من ذوي الأصول اللاتينية في كاليفورنيا . مدينة الأمل (١٩٩١) فيلم من إخراج جون سايلز، يُظهر مجموعة معقدة من الصراعات التي تُسببها مدينة تواجه تدهوراً اقتصادياً (في هذه الحالة ، مدينة نيو جيرسي).

صائد الغزلان (١٩٧٨) يُقدم الجزء الأوسط من هذا الفيلم تصويراً مريعاً للغاية لحرب فيتنام (مع أن موضوع الروايت الروسي خيالي تماماً على ما يبدو). ومع ذلك، يُوضح الجزءان الأول والأخير، اللذان تدور أحداثهما في مدينة للصلب في بنسلفانيا ، الروابط القوية التي نشأت بين عمال الصناعة وبيئتهم المحلية .

مونتي الكامل (١٩٩٧) فيلمٌ فكاهيٌ للغاية ، ولكنه مؤثرٌ في بعض الأحيان ، يتناول التجارب والمحن التي تواجهها مجموعة من عمال الصلب الذكور المُسرحيين الذين يبحثون عن عملٍ جديدٍ كراقصي تعريٍ! يُسلط الضوء ، بطريقةٍ غير جادة ، على بعض التحديات التي تواجه هويات الرجال الناتجة عن تراجع الصناعة وصعود اقتصاد الخدمات الجديد .

ماتيوان (1987): تدور أحداث هذا الفيلم في مدينة رئيسية ، بل في مجتمع مناجم الفحم في ولاية فرجينيا الغربية في عشرينيات القرن الماضي . ومع ذلك ، فهو يُقدم تصويرًا مُعقدًا للصراع الطبقي في الولايات المتحدة .

على الواجهة البحرية (1954) : فيلم مميز يُركز على العلاقات الاجتماعية القائمة على ثقافة محلية مميزة : في هذه الحالة ، يتناول الفيلم الابتزاز بين عمال الموانئ في نيو جيرسي . وهو الأول من سلسلة أفلام تُصنف ضمن "الواقعية الاجتماعية" .

روجر وأنا (1989) : فيلم مثير للجدل ، نظرًا لما يعده البعض موقف المخرج مايكل مور "المتسرع" تجاه الحقيقة ، ومع ذلك ، فهو يُقدم تصويرًا وثائقيًا للعواقب الاجتماعية لتراجع التصنيع في فلينت ، ميشيغان ، وهو فيلم مُضحك للغاية في بعض الأحيان ، ولكنه في كثير من الأحيان حزين ومُقلق .

ليلة السبت وصباح الأحد (١٩٦٠) دراما كلاسيكية أخرى من نوع "مطبخ بالوعة" تُركز على الحياة المُقيدة لعمال المصانع من الطبقة العاملة في شمال إنجلترا خلال خمسينيات القرن الماضي .

"حركة المرور" (٢٠٠٢) فيلم إثارة رائع يتناول اقتصاد المخدرات الدولي ، بالإضافة إلى العديد من القضايا التي تناولها هذا الكتاب - الاقتصاد غير المشروع ، والاستقطاب الاجتماعي ، والعنف ، والتحضر العابر للحدود الوطنية .

"ول ستريت" (١٩٨٧) فيلم نموذجي من إخراج أوليفر ستون ، مليء بالميلودراما والتصوير السينمائي "المُتقّط" ، ولكنه مع ذلك يُقدم تصويرًا رائعًا لروح الجشع التي أحاطت بتحرير الخدمات المالية في ثمانينيات القرن الماضي .